

أنزل فيه القرآن



أجمعت الأمة على أن من حق المسافر أن يفطر لأنه حكم معلوم من الدين بالضرورة

الصيام دون صلاة حسنة مع سيئة كبرى والسيئة لا تمحو الحسنة

الإطعام أم أن الصوم سقط عنهم دون بدل كالأطفال الصغار؟ والصحيح الذي عليه أكثر العلماء أن عليهم عن كل يوم يفطرون إطعام مسكين وجبتين مشيعتين من أوسط ما ياكلون، ولا بأس بدفع ما يساوي قيمة ذلك. وإذا عسر المريض الذي لا يرجى برؤه أو الكبير، فإن الكفارة تسقط عنهم، لأنه لا واجب مع العجز، والإطعام هنا ليس له بدل. وينتج بهذه الفتة أصحاب الأعمال الشاقة التي لا يحتفل الصوم معها، مثل: عمال المناجم، أو الإفران وتجوهم ممن لا يجدون فرصة للقضاء، فهؤلاء يفطرون، وإذا سئحت لهم فرصة في القضاء- كصلل الشتاء- فعليهم ذلك ولا أظعموا مسكينا عن كل يوم. ومثلهم من يتعيش من عمل قائم على السفر الشاق مثل السائق والطار والبحار.

الحامل والمرضع:

الحمل، ومثله الإرضاع ليس سببا مبرحضا للفطر في ذاته، ولكن يوثان من اسباب الترخيص إذا خافنا على نفسيهما أو الجنين، وبكفي غلبة الظن. وذلك يعرف بالتجربة، أو بإخبار طبيب ثقة. وقد اختلف العلماء في كيلة الاستبراء أنكون بالصيام أو الإطعام أو بهما معا؟ أم ليس عليهما شيء كالأطفال الصغار؟ وإلى كل احتمال من هذه الاحتمالات ذهب بعض الفقهاء، والذي رجحه الشيخ القرشواوي أن المرأة التي لا تستطيع القضاء، حيث لا ياتئها رمضان إلا وهي بين الحمل والرضاعة فلا تكلف بالقضاء، ويكفيها الإطعام، أما المرأة التي تستخ لها الفرصة بالقضاء فعليها القضاء، ولا يكفيها الإطعام.

قضاء رمضان:

قضاء رمضان واجب على التراخي بدليل أن عائشة كانت تؤخر قضاء رمضان إلى شعبان، والتفوت عن قبل القضاء محل خلاف، فأجازه بعض الفقهاء إذ من الصعب أن تمتد عائشة طوال العام دون أن تصوم يوما واحدا متوعا، فإذا أتى رمضان الثاني قبل أن يقضى من عليه القضاء فهو أثم إذا كان مفرطا. ولا شيء عليه إذا كان معذورا، طوال السنة. وإذا مات المعذور قبل التمكن من القضاء فلا شيء عليه، ولا يجب على أهله أن يقضوا عنه إجماعا.

والصحيح أن الممرط لا يشترط فيه التتابع.

وإذا مات الممرط قبل القضاء فأهلونه أن يقضوا عنه، أو يطعموا عن كل يوم فاتة مسكينا وجبتين. وجمهور العلماء على أن الصيام لا يكون إلا من أهله، وإنجاز البخاري صيام الأجنبي عنه. وليس لمن يصوم في قضاء رمضان، أو يصوم ولغا لنذر لا يفطر في تهار يومه، وإذا فعل فقد أثم، وعليه التوبة وعدم العود، وليس عليه كفارة في ذلك حتى لو وقع جماع في هذا اليوم، لأن الكفارة تجب في رمضان لحزمة الشهر نفسه.

إذا دعاه ويكشف السوء»

ولكن نذكر بعضها لنرى كيف جمعت كل خير، واستعالت من كل شر. منها: قوله تعالى: «ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وفنا عذاب النار»، البقرة 201، وقوله: «ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا فرة أعين واجعلنا للمتقين إماما» الفرقان 74 «وقوله: «ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين» الأعراف74».
...ياقلب القلوب ثبت قلبي على دينك». وكفولته في حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم علمني دعاء أدعو به في صلاتي قال قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولايعفر الذنوب إلا أنت. فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمتني. إنك أنت الغفور الرحيم،، والأمللة على ذلك كثيرة.
- ومن آداب الدعاء: استحباب ختم الدعاء بما عايناه طلب الدعاء، وذلك أبلغ في الدعاء وأجمع له، كقوله تعالى: «ربنا لا ترُخْ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا

أدعية رمضانية

اللَّهُمَّ لَا تُؤَاخِذْنِي فِيهِ بِالْعَثَرَاتِ، وَأَقْلَبْنِي فِيهِ مِنَ الْخَطَايَا وَالْهَفَوَاتِ، وَلَا تَجْعَلْنِي فِيهِ غَرَضًا لِلْبَلَايَا وَالْآفَاتِ بِعِزَّتِكَ يَا عَزَّ الْمُسْلِمِينَ.

وقد زادت الندوة الفقهية الطبية التاسعة أمورا على أنها ليست من المفترات بإجماع أعضائها:
1 - الترعع بالدم سواء للمنتول منه، أو المنتول فيه.
وزادت مالا فقيهية الأمور التالية:
1 - قطرة الأنف، وبخاخ الأنف، وبخاخ الربو.
2 - ما يدخل الشرج من حقنة شرجية، أو تحاميل (لبوس) أو منظار، أو أصبع طبيب فاحص.
3 - العمليات الجراحية بالتخدير العام، إذا كان المريض نوى الصيام من الليل.
4 - الحقن المستعملة في علاج الطفل التلوي حقا في الصفاق (الباريتون)، أو بالحقنة الإصطناعية.
5 - منظار المعدة إذا لم يصاحبه إدخال سوائل أو مواد أخرى.انتهى.
والحقن المغذية مثل الجلوكوز اختلف فيها فقهاء العصر، على أنه لا يحتاج إليها إلا مريض مرضا شديدا يباح معه الفطر.

العلاقة الزوجية في رمضان:

يجوز للصائم أن يقبل زوجته، وأن يضمها، وأن يعانقها، ولكن يحذر من الآتي:
1 - أن يمض رضائيا- لعانها- فهذا يبطل الصيام، ويجب القضاء.
2 - أن يحذر من خروج المني بآثر هذه المفترات، فهذا فسد للصيام عند جمهور الفقهاء، وذهب بعضهم إلى غير ذلك.
3 - أن تشتد شهوته فلا يملك نفسه عن الجماع، والجماع للصائم معصية كبرى، وتوجب القضاء والكفارة، فمن لا يملك نفسه يبتعد عن التقبيل ونحوه، ومن يملك نفسه فجائز له هذا.

مبطلات الصيام ثوعان:

نوع يبطله ويوجب الإثم والقضاء والكفارة وهو الجماع لا غير. وعلى الزوجة كفارة مثل الرجل طالما كانت مختارة مطوعة، وبعض العلماء لا يرى كفارة عليها، والجمهور على أن الكفارة على الترتيب، أي العتق، فإن عجز فصيام سنتين يوما، فإن عجز فأطعام ستين مسكينا، وذهب بعض العلماء - ابن حزم وغيره- إلى أن الكفارة فقط هي الواجبة هنا دون القضاء. ونوع يبطله ويوجب القضاء فقط، ولا يوجب إثم ولا كفارة، وهو الحيض والنفاس حتى لو أصيبت المرأة بهما قبل الغروب بلحظة. ونوع يبطله، ويجب القضاء والإثم دون الكفارة، وهو الأكل والشرب عمد، والتدخين، وتناول الخدرات شربا ومضغا واستنشاقا وحفظا، وإنزال المني بالمباشرة أو الاستمءاء. ونوع يبطله، ويوجب القضاء فقط دون إثم أو الكفارة، وهو الأدوية التي تتناول بالغم شربا أو اعتصامها أو ابتلاعها.

الصيام والنسيان والخطا:

من أكل أو شرب ناسيا فقد أطعمه الله وسقاه، ولا إثم عليه ولا قضاء ولا كفارة سواء أكلن صوم نالمة أم فريضة. ومن ظن أن الشمس غربت فأفطر فبان خطؤه فالجمهور على أن عليه القضاء، وأراحه أنه لا قضاء عليه. كما أن الراجع أن من تسحر وهو يفطر أن الفجر لم يطلع فبان خطؤه أنه لا قضاء عليه وإن كان الجمهور يوجبون القضاء في الحالين. ولا فرق بين من أكل ناسيا أو جامع ناسيا.

ومن تعاطى مقسدا من مقسدات الصيام جاهلا فلا يقصد صيامه إذا كان قريب عهد بإسلام، وأما غيره فلا. ومن أكره على تعاطي ما يفطر فالراجح أنه لا يفطر خلافا للجمهور. والدم الخارج من اللثة لا يفطر الصائم مالم يعتمد ابتلاعه - وهو بعيد- ورجوع بعض الدم إلى الحلق غيبة (أي دون قصد) لا يقصد الصيام.

المعاصي والصيام:

الصيام دون صلاة حسنة مع سيئة كبرى، والسيئة لا تمحو الحسنة، وإما من رأى أن ترك الصلاة كفر فلا يباب ترك الصلاة عتده إن صام. لأنه يلقى الله كافرا، والترجة هنا أولى من التنبيس. وذهب بعض السلف إلى أن معصية النسان، مثل الغيبة، ومعصية الأذن، مثل استماع الغيبة، ومعصية العين، مثل النظرة المحرمة، ومعصية اليد والرجل... كل ذلك من مقسدات الصيام، والجمهور على أنه لا يفطر شيء من ذلك غير أن الجميع متفق على أن المعاصي تذهب بنواب الصيام.

الصيام والثنية:

الثنية شرط في الصيام، والثنية في الفقه غير ما في التصوف والسلوك، فالأولي: عزم القلب على الصيام (أي ثنية العبادة) والثانية: إرادة ما عند الله بهذه العبادة- وهو الإخلاص- وكلاهما مطلوب من الصائم قفوات الأولى لا يكون معه صيام، وقوات الثانية لا يكون معه ثواب وإن تحققت الأولى. والذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية أن من لم يستطع أن يوف بآن غدا من رمضان لم لا- كمن ينأى قبل ظهور الهلال- فإنه يكفيه أن ينوي أنه صائم غدا إذا كان غدا من رمضان وإن لم يكن من رمضان فهو مفطر. وثيمنة السحور ثنية، والملفظ غير مطلوب.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن ثنية تحصل ضرورة لمن غدا من رمضان وهو يريد الصوم، ومعنى حصولها ضرورة أنها ليست شيئا أكثر من أن تعلم أن غدا من رمضان وأنت تريد الصوم، وكل المسلمين الذين يصومون يفعلون ذلك، وليس مطلوبا منهم أكثر من ذلك. والثنية قبل الفجر مطلوبة في صيام (رمضان والنذور والكفارات وقضاء رمضان، وكل صيام واجب) ولا تصلح الثنية في هذه الأنواع بعد الفجر. والثنية في النافلة أوسع منها في الواجب، فلتستخص أن ينوي صيام النافلة حتى الظهر. وزاد بعضهم حتى وسط النهار، ولكن الجزء الذي قبل الثنية لا ثواب فيه. وقول الإنسان: سأصوم إن لم أجد في بيتي إفترا، اجازت على ما حققه بعض الشافعية. واختلف العلماء هل رفض ثنية الصيام يبطل الصيام أم لا. وذهب غير واحد إلى أن رفض هذه الثنية لا يبطل الصيام، ولكن هذا من ناحية الإبطال والإفساد. وأما من ناحية الأجر فالحديث واضح أنه «وإنما لكل امرئ ما نوى». وهذا لم ينو الصيام كقيد يؤجر؟ والجمع بين نيتين والجنين عتد (كمن يصوم يوما واحدا ينوي به قضاء ووفاء لنذر- وبعض الفقهاء يبطل الصيام بهذه الثنية، وبعضهم يصرفها لقوى النيتين. والجمع بين صيام النافلة والواجب- مثل صيام قضاء رمضان مع ثنية نافلة شوال- محل خلاف بين العلماء، والأولى ترك ذلك.

(صيد الفوائد)

من لندك رحمة إنك أئت الوهاب» آل عمران 8». فلما كان سؤال الداعي أن يهب الله له من لندته رحمة، ناسب أن يختم الدعاء بوصف الخولي بأنه هو الوهاب، ومثله قوله تعالى: «ربنا وأتانا ما وعدتنا على رسك ولا تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد» آل عمران194. ولما كان سؤال المؤمنين لربهم أن ياتيهم ما وعدوا على لسان رسله وأن لا يخزيهم يوم القيامة، ناسب أن يختم الدعاء بوصف الله أنه صادق في وعده وقوله حق فقالوا: «إنك لا تخلف الميعاد» والداعي يستحب له أن يختم دعاءه بما يناسب طلبه، فإن سال الولد فليختم دعاءه - مثلا - بأن الله هو الوهاب الرازق، وإن سال لفران الذنوب فليختم دعاءه بأنه هو الغفور الرحيم. وإن سال المال فليختم دعاءه بأنه هو الرازق الجواد الكريم. وهكذا.

وللحديث بقاء، والله اعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

ينبع

التراويح أكثر من ألف عام في المسجد النبوي «9»

الجهر بالبسملة:

2 - ومنها أنه وجد في زمنه هيئة افتتاح القراءة لم تكن من قبل، وهي الجهر بالبسملة والاستعاذة.
قال ابن وهب: «سالت مالكا قلت: أينعود القرآن في النافذة؟ قال: نعم، في شهر رمضان يتعود في كل سورة يقرأ بها يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، قبل له: ويجهز بذلك؟ قال: نعم؛ قبل له: ويجهز في رمضان بسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال: نعم».

وعن ابن القاسم: «سئل مالك عن القراءة إذا كبر الإمام الفتح ياغوذ بالله من الشيطان الرجيم؟ قال: لا أعلمه يكون إلا في رمضان، فإن قرأنا يفعلون ذلك، وهو من الأمر القديم».

وقوله: هو من الأمر القديم يشهد له ما جاء عن أبي الزناد قال: «أدركت القراء إذا قرءوا في رمضان تعوذوا بالله السميع من الشيطان الرجيم ثم يقرؤون». قال المروزي: «وكان إذا قام في رمضان يتعود حتى لقي الله لا يدع ذلك».

وأي الزناد مات سنة 134هـ أي بعد عمر بن عبد العزيز وقبل مالك.

وجاء أن قراء عمر بن عبد العزيز كانوا لا يدعون التعوذ في رمضان، ولعل هذا هو مراد أبي الزناد بقوله أدركت القراء، يعني قراء عمر بن عبد العزيز، لأن بين وفاته ووفاة عمر بن عبد العزيز تسعة عشر سنة فقط.

وقل هذا الأمر بعد أبي الزناد إلى سعيد بن أبيس قال: «رايت أهل المدينة إذا فرغوا من أم القرآن ولا الضالين». وذلك في شهر رمضان يقولون: «ربنا إننا نعوذ بك من الشيطان الرجيم».

أما حكم المسألة عند مالك فكما قال الباجي في شرح الموطأ: «مسألة: ولا بأس بالاستعاذة للقرآن في رواية ابن القاسم عن مالك في المدينة، وروى عنه أشهب في العتية: «ترك ذلك أحب إلي».

وقد وجه الباجي كل الروايتين، والواقع أن البسملة كما قيل: إنها حرف أي جاءت رواية في القراءة السبع بإثباتها، ورأية بإسقاطها، وهما عن تابع رحمه الله.

لرواية ورش ترك البسملة، ورواية قالون عنه إثباتها وعليه البيت الآتي في القراءات:

وورش الوجهان عنه نقلا

قالون بين السورتين بسلا

وتابع هو قارئ المدينة، وعنه أخذ مالك، ومالك في ذلك رجح قراءة قالون، والرواية عن ورش التي فيها الإبتات.

أما ما يبدأ به القراءة في أول ليلة من رمضان فقد قال المروزي قال أبو حازم: «كان أهل المدينة إذا دخل رمضان يبدون في أول ليلة بـ«إنا فتحنا لك فتحا مبينا»، وأخبرني الشيخ حماد الأتصاري المدرس بالجامعة الإسلامية بالمدينة أن هذا هو عمل البلاد إلى اليوم وقد تركه يفعلونه قبل أن يهاجر إلى المدينة، وقد يأشر هذا بالفعل حينما كان إماما في بلاده في التراويح، وأهل تلك البلاد كلهم على مذهب مالك.

مقارنة بين قيام أهل المدينة وأهل مكة في ذلك الوقت:

ما تقدم من كلام مالك أنه يستحب أن يقوم الناس بيمان وثلاثين ويوترن بواحدة أي تمام سبع وثلاثين، مع ما تقدم من كلام الشافعي أنه أدرك الناس يقومون بالمدينة بسبع وثلاثين، فإن ذلك كله بين ما كان عليه القيام بالمدينة زمن مالك والشافعي.

ولكن الشافعي قال فيما تقدم: «وأحب إليّ عشرون»، وقال: «وكذلك يقومون بمكة»، ثم قال: «إنه نافلة وليس في ذلك حد يمتنهي إليه».

ومن مجموع هذه الأقوال يثار سؤال وهو: لم كان أهل المدينة يقومون بسبع وثلاثين ويستحبهم مالك، في الوقت الذي لا يقوم فيه أهل مكة إلا بعشرين وهو أحب إلى الشافعي؟

أما قول الشافعي رحمه الله: «وأحب إليّ عشرين، وأنه قراء مكة»: فإن الظاهر والله تعالى أعلم أن الأصل أي ما كان عليه العمل عند الخلفاء الثلاثة: عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وعليه إجماع الصحابة أنهم قاموا بذلك العدد في المسجد، وقام به علي بنه نفسه في زمنه، أي أمر القارئ أن يصلي بعشرين وكان هو يوتر لهم، وقال أبو زرعة في طرح التنزيح ج 1ص198: «والسر في العشرين أن الرثية في غير رمضان عشر ركعات فضعت عنه لأنه وقت جد وشعير».

وعلى كل فهو عمل يدخل في سنة الخلفاء الراشدين المهديين رسوان الله عليهم.

فكان أهل مكة عاملين بالأصل، وليس هناك موجب للزيادة على العشرين، وإن كانت كما قال الشافعي: «إنه نطوع وليس في ذلك حد يمتنهي إليه».

أما قيام أهل المدينة بست وثلاثين فهو زائد عن ذلك الأصل، وهو وإن كان نطوعا فلم يستحبه مالك؟ ثم ولما زاد أهل المدينة على ما كان الأصل مع أن يكونوا هم أولى بالوقوف عند ما هو الأصل: عشرين ركعة.

والجواب عن ذلك ما حكاه النووي في المجموع شرح المهذب، وحكاه غيره من أن المسألة من باب الاجتهاد في الطاعة، والمنافسة في الخير، وأن اللوجب الأساسي لذلك هو أن أهل مكة كانوا إذا تروخوا ترويجة قاموا إلى البيت فقاموا سبعا، وصلاوا ركعتي الطواف، ثم عادوا إلى الترويجة الأخرى.

وسعدون أن الترويجة أربع ركعات بمسلمين وكانت الاستراحة تقع بين كل أربع ركعات فيكون لديهم فرصة للطواف أربع مرات بين التراويح، فأراد أهل المدينة أن يلغوا عنها أن توقف فجعلوا ترويجة مقابل كل طواف.

ينبع